ملحق للدرس الأول:

أسباب ومبررات اختيار المنهج الاشتراكي بالنسبة للجزائر عقب الاستقلال مباشرة05/07/ 1962:

اتجهت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى تبني المنهج الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي لتحقيق التنمية المنسجمة بين أفراد المجتمع ولعل من بين أهم المبررات والأسباب التي قادت إلى ذلك نجد ما يلي:

- **برنامج طرابلس (جوان 1962)**: يعتبر مؤتمر طرابلس من بين الأسباب المباشرة التي جعلت الحكومة (حكومة الرئيس بن بلة) والتي اتجهت إلى تثمين مكاسب المنهج الاشتراكي كنموذج ناجح دوليا اتجاه الدول المتحررة في تلك الفترة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والثقافية وقد أكدت على أهمية التحولات الاشتراكية في الصناعة والزراعة وهو ما دفع إلى التوجه نحو تبني كل بنود الاشتراكية كمشروع مجتمع على الجزائر.
- **ميثاق الجزائر (أفريل 1964)**: والذي كان أكثر وضوحا في التأكيد على ضرورة تبني المنهج الاشتراكي باعتباره الخيار الاستراتيجي، بل لقد كان عنوان قسمه الأول من أجل ثورة اشتراكية وتناول في قسمة الثاني كيفية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية والمهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي وغيرها، ولقد كان صورة طبق الأصل لقوانين الأحزاب الشيوعية في بلدان المعسكر الاشتراكي.
- **الميثاق الوطني 1966**: الذي أكد في بابه الأول على بناء المجتمع الاشتراكي وإلى بناء الدولة الاشتراكية وحزبها الطلائعي (FLN) في الباب الثاني، ثم المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية في الباب الثالث.
- **توجه النخب السياسية التي حكمت البلاد:** بعدما أن تيقنت النخب السياسية التي حكمت زمام الأمور عقب الاستقلال مباشرة بأن الجزائر ورثت عن الاستعمار وضعا داخليا متردي في جميع المجالات و على جميع الأصعدة خصوصا على الصعيد الفردي، حيث رأت القيادة السياسية أنه من غير الممكن الاعتماد على القطاع الخاص وآليات السوق في قيادة حركة النمو الاقتصادي (بسبب ضعفه المادي والتأهيلي)، ولهذا كان البديل المطروح آنا ذاك هو الاعتماد على الدولة (القطاع العام) لقيادة عملية التنمية واستخدامها أسلوب التخطيط لاستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة بطريقة أفضل تجسد التوزيع العادل للثروة والمداخيل.
- عدم ترك الاقتصاد الجزائري مملوك وخاضع لقوى رأسمالية: إنّ تحقيق الاستقلال السياسي إنما لابد أن يدعمن بالاستقلال الاقتصادي والتي لم تكن الجزائر لتحصل عليه إلاّ من خلال معاداتها للنظام الليبرالي بكل ما تملكه من إرادة سياسية، فالجزائر وفي إطار برنامجها التنموي الاستعجالي طلبت مساعدة من البنك الدولي والذي اقترح عليها في تلك الفترة برنامجا تنمويا رفضته الجزائر بحجة أنه نيوكولونيالي (استعمار اقتصادي بحت)، حيث قامت فيما بعد القيادة السياسية في تلك الفترة بالتواصل مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية (COSBLAN)

بالتعاون مع خبراء جزائريين وفي الأخير تم الاتفاق على إتباع الجزائر للمنهج الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي واجتماعي .

- **مشروع قسنطينة (1959–1963)** : طبعا كل النظريات التي فسرت عملية التنمية إنما أجمعت على ضرورة وجود نشاطات إنتاجية والتي تعكس بالدرجة الأولى القوة الصناعية لأي بلد بالتشارك مع القطاعات الأخرى، ولذلك يعتبر التصنيع أول سبيل للتنمية، ومن هنا حاولت الجزائر المواصلة في المشروع الصناعي الذي أسسه المستعمر الغاشم إبان فترة الاحتلال، ومن ثمة تم الاعتماد على قطاع الصناعة كقطاع حساس في دفع عجلة الاقتصاد الجزائري.